بالديمقراطية.. تحتل المرأة العراقية مكانتها

لامعة جمال محمد

من خلال دراسة الوضع النسائي بشكل عام في العالم نلاحظ أن الكثير من شروط الجمعيات المدنية، وأهمها الديمقراطية لم يعن بالضرورة اكتساب المرأة في هذه الجمعيات لكل حقوقها وثقتها بالمساواة الكاملة والفعلية مع الرجل، اي أن الديمقراطية لا تعني حتماً وبصورة تلقائية تخليص المرأة من مبدأ اللامساواة في مجتمعات الذكور، ولكن هذا لا يعني أيضاً بأن القضية النسائية تقع بعيداً عن المسألة الديمقراطية، بل بالعكس فهي في حضن الديمقراطية.

وإذا أردنا أن نعلق هذه التجارب على مجتمعنا فأن الديمقراطية تمثل أساس لبناء المجتمع المدني والنمو الاقتصادي والتقدم، ولكن علينا أن نعرف بأن الديمقراطية لا تغير من وضع المرأة ومن سلبياتها بصورة تلقائية. لقد دفع شعبنا الثمن غالياً نتيجة القمع الدكتاتوري والحروب وآخرها حرب (تحرير العراق) فلا بد من أن تكون الديمقراطية ثمرة هذه الحروب وأن دعم مشاركة المرأة في المجال السياسي هو أساس النضال من أجل الديمقراطية، وهي بداية لعمل لاحق ومستمر من أجل فعالية المرأة في المجتمع. نعمل من أجل الديمقراطية ومن أجل المرأة وهما معاً يشكلان قضية متكاملة ومتفاعلة.

إن النسبة العليا لنساء في اي مجتمع هي 50% وتشير الاحصائيات بأن نسبة المرأة في المجتمع العراقي تتراوح بين 55-60% نتيجة القتل الجماعي والحروب، وبالرغم من أن المرأة قامت بدور مهم في مجال النضال عبر تاريخ العراق وكانت دائماً أجزم لا يمكن تجاهله في نضال الشعب العراقي منذ الأربعينيات وبالرغم من إنجاز بعض التقدم في وضع المرأة فهناك عقبات في سبيل التقدم الحقيقي نتيجة الظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق إن المرأة مناقشة بشرية هائلة في المجتمع التي نعيش فيه وأن تعبئة قواها ومساهمتها في جميع المجالات ومنها مجال اتخاذ القرارات السياسية من شأنه أن يساعد على دفع عجلة التقدم خاصة في الوقت الراهن حيث يواجه العراق الصعوبات والمشاكل المتراكمة خلال العقود الماضية، عقود دمار وشر عم فيها أنظمال حسب خطة مرسومة لقتل الطبقيات الخلاقة ودفنهم في ظروف ليست من السهل إعادة تأهيلهم ليعودوا إلى المجتمع ويساهموا في بنائه.

إني لا أقصد هنا مجرد مشاركة المرأة كمرأة ولكن هناك طبقيات وتجارب عند المرأة قد تفوق أحياناً ما لدى الرجل، الأمر الذي يحتم العمل الجدي ومساندة الرجل لها كما هي تسانده في كل خطوة يخطوها، وعمل المستحيل لكي تكون المرأة جزءاً من القرارات السياسية لبناء وهيكلية العراق، ويجب أن ترفض المرأة حتى اي جزء ليقرر مصير الأجزاء الأخرى وعلى الجميع أن يدرك أن حكومة تتكون من المثقفين من الرجال والنساء بصورة متساوية تمثل بشكل أفضل جميع شرائح المجتمع وتحمي مصالح الجميع أكثر من حكومة تمثل أحد الجنسين أو تكون الأكثرية لأحد الجنسين.

إن مبدأ اللامساواة أحياناً الغياب الكامل للمرأة في المجالات السياسية واضح تماماً في كثير من الاجتماعات لفاتحة من السياسيين بمختلف اتجاهاتهم سواء كان ذلك قبل الحرب أو بعدها وبالرغم من أن هذه الاجتماعات قد تكون نواة لديمقراطية فأين هي الديمقراطية بغياب نصف المجتمع؟

إن أمام المرأة تحديات كثيرة وخاصة بعد أن أثبتت التجارب مدى أهمية مشاركتها في العمل السياسي وقدرتها على فرض نفسها في المجتمع وتعاملها مع المستجدات، وعلى المرأة أن تعرف بأنها إذا أرادت أن تبني مجتمعاً مبنياً على التقاليد والعجلة العراقية يجب أن يكون على مبدأ المساواة والحرية والديمقراطية وإذا أردت أن تبني مستقبلاً أفضل لها ولأطفالها فلا توجد هناك قوة تستطيع أن تمنعها أو تعرقلها فنحن لسنا مجموعة هنا وهناك، نحن ماليين في كل مكان.

علينا أن نعمل لإعادة تأهيل أطفالنا الذين لم يكن لديهم خيار سوى أنهم ولدوا في العراق المتروك النهار المعزول، ولابد من خلق أجواء جديدة لإعطائهم الفرص الكافية للالتحاق بالحياة الطبيعية والتقدم التكنولوجي الذي فاتهم في السنوات السابقة، علينا أن نعمل جميعاً رجالاً ونساء وبكل طاقاتنا لبناء وهيكلة عراق جديد ووضعها في المكان اللائق لها في العالم وفي التاريخ.

وأخيراً على المرأة أن تفهم نفسها ومكانتها في المجتمع وعليها أن تعرف بأنها وحدها تستطيع أن تغير من العالم بأن الطبيعة خلقتها ووهبتها صفات تجعلها أساساً لبناء المجتمع وبخلاف ذلك لا تقوم إلا نفسها.

ديالى تعقد مؤتمرها الشعبي الثاني

مناقشة اجراءات مواجهة الارهاب وثقافة العنف وحل مشاكل البطالة والخدمات

بعقوبة: المدى

على قاعة مستشفى البتول في بعقوبة عقد منتصف الاسبوع الماضي المؤتمر الشعبي الثاني لعموم محافظة ديالى بمبادرة من الأمانة العامة للمؤتمر، وبمشاركة محافظ ديالى ونخبة من المثقفين وقادة الحركات السياسية والاحزاب و مؤسسات المجتمع المدني وعلماء الدين وشيوخ العشائر ووجهاء.

والقيت في المؤتمر كلمات للمحافظ ورئيس جامعة ديالى وقائد الشرطة وهيئة علماء السلفيين والحوزة العلمية وعدد من الأحزاب السياسية والمرأة والأحزاب الكردية والجبهة التركمانية، ناقشت جملة من القضايا المهمة في المحافظة ضمن محاور محددة، وعلى مدار جلستين صباحية ومسائية.

سلبيات قوات التحالف

في المحور الأمني والسياسي دعا المؤتمرون العراقيين كافة إلى التآخي والعمل لبناء عراق مستقل ديمقراطي فيدرالي موحد، وأيدوا إجراء انتخابات ديمقراطية حرة مباشرة في المواعيد المحددة، وأشادوا بنضال شعبنا لمقاومة الدكتاتورية المقبورة.

وأكد المؤتمرون على تفعيل دور المرأة للمشاركة في بناء العراق الجديد وإعطائها مكانتها التي تستحقها. وعلى الرغم من إشارة المؤتمرين إلى دور قوات التحالف في إسقاط النظام البائد، إلا إنهم حددوا بعض السلبيات التي رافقت عمل هذه القوات في العراق، خاصة موضوع المعتقلين، وطالبوا بإطلاق سراحهم، وموضوع التضررين جراء الحرب، والتأكيد على جمع الأسلحة من المواطنين لما سببه مبالغ مالية معقولة للحيلولة دون تسربها إلى أيادٍ إرهابية عابثة.

وتفعيل دور الشرطة العراقية والتنسيق مع الفصائل الوطنية والشعبية ورؤساء العشائر للقضاء على بؤر الإرهاب.

الراتب للجميع

وفي المحور الاقتصادي جرى التأكيد على إعادة النظر في ضوابط الضرائب ورسوم الجباية وتفعيل أجهزة التفتيش والسيطرة النوعية وتشجيع المزارعين والملاحين على تصدير الفائض من محاصيلهم الزراعية، والتوسع وتحديث الخدمات الحرفية وتشجيع إنشاء الكليات، ومراكز البحوث الاختصاصية وإقامة دورات اقتصادية على صعيد المحافظة وتفعيل وتشجيع المكاتب الاستشارية للاشراف على مشاريع إعادة الاعمار والسعي لتأمين نظرية الراتب لجميع العراقيين. والعمل الجاد لتوفير السكن اللائم للمواطنين ومعالجة البطالة وإقامة مكاتب للعمل والتشغيل.

حماية حقوق الانسان

أما في الجانب الثقافي فقد طالب المؤتمرون بإعادة حقوق الإنسان العراقي بعدها من أولويات النظام السياسي الجديد والتأكيد على أحقية الشعب العراقي في إقامة الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الاجتماعية والثقافية غير الحكومية، وإنشاء مكتبات عامة وحديثة، والتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في المحافظة. وإنشاء مسرح ودور للنشر والطباعة وإقامة معارض تشكيلية، وإشاعة قيم المحبة والسلام ونبذ النعرات الطائفية.

وفي جانب الخدمات والاداء الحكومي أشار المؤتمرون إلى ضرورة التابعة الجادة لعمل دوائر الدولة، وإعادة تأهيلهم إنسانياً من حيث الكفاءة والنزاهة ومعالجة الفساد الإداري وإنشاء مدينة لتوفر فيها الخدمات الخالصة، وتكون بعيدة عن المناطق السكنية ومعالجة الاختناقات المرورية والاهتمام بنظافة الشوارع والأزقة وتنظيم الجاري، وإيصال ماء الشرب الصافي للأماكن كافة وتطوير الحدائق والمتنزهات العامة وإيصال التيار الكهربائي للمدن والقرى المحافظة كافة.

المتضررون جراء النظام السابق

وأخيراً ناقش المؤتمرون أحوال المتضررين من النظام البائد وأكدوا على ضرورة إعلان أسماء الذين أعدموا لمواقفهم الوطنية والمعارضة وصرف رواتب لعوائلهم، ومنحهم قطع أراضٍ وتسليمهم القروض العقارية. وإعادة المفصولين السياسيين إلى وظائفهم، وإعادة الجنسية العراقية للذين أسقطت عنهم وإيجاد حلول سريعة وعادلة لمشكلة المرحلين.

وختاماً عما ذكر آنفاً فقد دعا المؤتمر إلى توسيع مجلس المحافظة ليشمل 40 عضواً وأن يتم اختيارهم وفق قواعد العمل الديمقراطي والكفاءة والنزاهة والقدرة على تحمل المسؤولية واستبعاد العناصر غير الكفوءة من المجلس وتشكيل لجنة للنزاهة وتقييم الأداء الحكومي بالتعاون والتنسيق مع الأمانة العامة الدائمة للمؤتمر الشعبي لعموم المحافظة.

من فعاليات المجلس العراقي للسلم والتضامن في بابل

طرح مقترح لمشروع قانون الانتخابات للمرحلة الانتقالية للنقاش وحملة تواقيع لنبذ الارهاب

بابل / المدى

اصدر المجلس العراقي للسلم والتضامن في بابل مشروع قانون الانتخابات العراقي للمرحلة الانتقالية، وقد تضمن المشروع الذي تألف (الذي) نسخة منه ثمانية ابواب، إضافة إلى مقدمة المشروع والاسباب الموجبة والاهداف التي جاء من أجلها معتمدة في ممارسة الديمقراطية التي يتوق اليها شعبنا العراقي، وتفويت الفرصة على المتشككين بهذه المرحلة وقوى الظلام، حيث يجب أن تدرس الديمقراطية ولو بحدها الادنى. كما إن من أهداف المشروع اكتساب الحكومة الصفة الشرعية وإنهاء الاحتلال وانتقال السلطة إلى العراقيين.

وفي بابه الاول يعرف مشروع القانون: جمهورية العراق لغرض انتخابات المجلس البلدية في المحافظات والجمعية العمومية العراقية وحكومة انتقالية.

وتضمن الباب الثاني: هوية الرشح لعضوية الجمعية العمومية (البرلمان) وفق معايير عدة في مقدمتها أن يكون عراقياً بالولادة وذا أهلية عقلية وتجاوز الثلاثين وأن لا يكون قد ارتبط بحزب البعث الصدامي المجرم واجهزته القمعية وأن لا يكون الرشح قد ارتكب جرائم ضد الشعب والانسانية وأن لا يكون محكوماً عليه بجناية أو جناية مخلة بالشرف ولن يكون حاصلاً على شهادة وكحد أدنى (بكالوريوس).

ويتضمن الباب الثالث تشكيل لجان المجلس وعلى النحو التالي:

(15) عضواً في كل محافظة (10) منهم منتخبون من هيئة تنسيق الاحزاب في المحافظة و (5) معينون من العراقيين من قبل سلطة الائتلاف.

وتناولت بقية الابواب: طريقة اختيار الرشحين لعضوية البرلمان واعداد الناخبين في المناطق الحضرية والريف.

وتضمن الباب السادس: الية الانتخابات للمجلس البلدية وانتخاب المحافظ ونائبه. ويتضمن هذا الباب تأليف البرلمان (الجمعية العمومية العراقية) بنسبة عدد السكان من العراقيين وتكون النسبة لكل مرشح (125000) شخص.

وبعد تشكيل الجمعية العمومية وفي دورتها الاولى تجري عملية اقتراع لغرض انتخاب الحكومة، اي الوزراء ورئاسة الوزراء ورئاسة الدولة.

ودعت المادة الثالثة من الباب السادس أن تشرف على الانتخابات كل من الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي. ومفوضية الدول الاوربية وسلطات الاحتلال.

أما الباب الثامن. فقد نص على حقوق الناخب والمنتخب العراقيون متساوون في حقوق الانتخابات والترشيح.

ومن جهة أخرى اصدر المجلس العراقي للسلم والتضامن فرع بابل بياناً عن نشاطاته في المرحلة الراهنة تضمن الاشارة إلى مشروع السلام الذي اعده وجاء تحت شعار (إذا أردنا أن نقضي على الارهاب فعلينا أن نعمل على القضاء على جذوره). ويتضمن مشروع السلام. مشروع الطفل وثقافته كمادة مستقبلية لكي نستطيع أن نعيش بيئة السلام كغاية ووسيلة.

ويدعو التقرير للمجلس إلى حل المشاكل الآنية للمواطن وبحث البطاقة التموينية ومصيرها وزيادة موادها. وإلى تأمين الوقود بأنواعه لتأثيره المباشر على حياة الانسان العراقي وإيجاد الحلول لرواتب المتقاعدين والموظفين وسلمها المتأخر وبحث إيداع المستشفيات وشحة الدواء ومنشئه. وبحث دور الاعلام ومدى تأثيراته الايجابية والسلبية على الواطن العراقي.

كما دعا البيان إلى معالجة البطالة والحالة الامنية وتصاعد الاسعار وضرورة مراقبتها وبحث تقاعل أرلام النظام السابق في مجالات صناعة القرار ومدى التأثير السلبي لهذا التقاعل. وكذلك بحث غياب دور المؤسسات المدنية وضرورة تفعيله. وأشار التقرير في ختامه إلى قيام المجلس بالتهيؤ إلى حملة واسعة لجمع التواقيع لنبذ الارهاب تحت شعار (نبذ الارهاب ومع السلام دائما).

بمشاركة عدد من مؤسسات المجتمع المدني في بغداد

الثلاثاء.. بدء فعاليات أيام التضامن مع المتضررين من قوات الاحتلال

بغداد/المدى

تقام الفترة من (16-19) من الشهر الحالي فعالية أيام التضامن مع المتضررين من قوات الاحتلال في بغداد بمساهمة عدد من المنظمات والناشطين العراقيين والدوليين في مجال حقوق الإنسان، حيث سيتم خلال هذه الفعاليات تسليط الضوء على الانتهاكات التي ترتكب من قبل قوات الاحتلال في العراق، ولأجل التعرف على تفاصيل تلك الفعالية كان لنا هذا اللقاء مع السيد إسماعيل داود الناشط في مجال حقوق الإنسان وعضو اللجنة المشرفة على الفعالية:

*من هي المنظمات التي ستشارك في هذه الفعالية؟

*تساهم في هذه الفعالية منظمات دولية كانت قد شكلت المركز الدولي لرصد الاحتلال في بغداد (تموز 2003) ومنظمة فريق صانعي السلام المسيحي ومتطوعون من اجل السلام وهم ناشطون من مختلف بلدان العالم تطوعوا للعمل في العراق، أما بالنسبة للمنظمات العراقية فالمشاركة مفتوحة لكل المنظمات غير الحكومية العراقية المهتمة بالموضوع وبشكل أساس تنظم الفعالية كل من الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان في العراق ومنظمة حقوق الإنسان في العراق والجمعية العراقية لحقوق الإنسان.

*ما هي الأهداف التي تسعى لها هذه الفعالية؟

*الهدف الأساس هو تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال مثل حوادث إطلاق النار العشوائي وحوادث التفتيش والداهمات التي لا تراعى فيها القوانين الدولية والإنسانية والوضع غير الإنساني وغير القانوني للمعتقلين والسعي لمقاضاة المسؤولين عنها، أيضا المحاولة لتغيير النظام العظيم الذي تتبعه قوات الاحتلال لتعتبر بدعاوى التعويضات لضحايا تلك الانتهاكات وكذلك المطالبة بتفعيل دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بإقامة فعاليات مماثلة لان النشاط السلمي هو وسيلتنا لرفض تلك الانتهاكات ومحاولة الحد منها.

*شاركتم بوفد العراق ضمن أعمال المنتدى الاجتماعي العالمي في مومباي الهند هلا حدثتنا عن هذا المنتدى؟

*انعقد في مدينة مومباي في الهند المنتدى الاجتماعي العالمي (World Social Forum) والفترة من (16-19/1/2004) توزعت فعاليات المنتدى بين مناهضة للعولمة بشكل عام بجوانبها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وعقدت ورش عمل متعددة وندوات وفعاليات مختلفة، مسيرات جماهيرية عروض رقص تعبيري وإيقاعات موسيقية تحمل عبق التراث الإنساني بمختلف مشاربه، كرنفالات اشتركت فيها الآلوف من العمال والفلاحين والكادحين والمثقفين وناشطي المنظمات غير الحكومية (NGO) من مختلف بلدان العالم، وفعاليات ضد الغير الية الجديدة التي تروج لها أمريكا بكل الوسائل.

*وماذا عن طبيعة المشاركة العربية في المنتدى؟

*كانت المشاركة العربية عموما متواضعة لكن ذلك مفهوم بسبب حداثة تجربة المجتمع المدني في البلدان العربية، وفي لقاء جمع بعض المنظمات العربية طرح مشروع تشكيل منتدى اجتماعي عربي على غرار المنتدى الاجتماعي الأوربي الذي عقد في فرنسا وحاز هذا المشروع قبول بعض المنظمات العربية المشاركة ولكن ذلك كان محل قلق بالنسبة للوفد العراقي من أن تتحول التجربة من مجال لنشاط المنظمات غير الحكومية للتقع في فخ التمثيل الرسمي للأنظمة الحكم العربية.

هل كان للوفد العراقي مساهمات أخرى؟

*ساهم الوفد في المسيرات والتجمعات المختلفة ضمن حركة مناهضة العولمة والعديد من ورش العمل والفعاليات ضمن حركة (ضد الحرب) وقدم شهادة حول الأضرار الكبيرة للحرب الأخيرة في مختلف المجالات والانتهاكات الأمريكية بعد 2003/5/1 (التاريخ الرسمي لنهاية الحرب) في مجال حقوق الإنسان وعلى خلفية المعانات المأساوية للنظام فاشي دكتاتوري تسبب في حروب عبثية وحصار طويل.

*أين ستعقد فعالية أيام التضامن مع المتضررين؟

*سيكون المكان الرئيس لفعالية في بغداد شارع حيفا خلف وزارة العدل، حيث سيكون هذا التجمع دعوة مهمة لذوي ضحايا الانتهاكات لحضور والمشاركة بفعالية عبر عرض الوثائق والأدلة والصور أمام الرأي العام العراقي والعالمي.

مظاهرات للمعلمين والمدرسين في الموصل مطالبين باستحقاقاتهم المالية

الموصل / رعد الجمان

نظم عدد من المعلمين والمدرسين العائدين إلى وظائفهم مظاهرة سلمية الاسبوع الماضي أمام مبنى مديرية تربية محافظة نينوى للمطالبة بحقوقهم المهدورة، ولا سيما فيما يتعلق بتثبيتهم الوظيفي وصرف رواتبهم ومستحقاتهم المالية المتأخرة التي لم يستلموها منذ بداية تعيينهم في آذار الماضي ولحد الآن ما عدا منحة مالية قدرها (60 دولاراً) استلمها قسم منهم وحرم منها الآخرون.

وقد أكدت إحدى المدرسات (الحان محمد سعيد) بأن إعادتهم إلى وظائفهم حسب القرار المرقم (101) في 2003/11/10 الصادر عن الائتلافي والقاضي بمنحهم كل حقوقهم الوظيفية التي لم يتحققل منها الحد الآن على الرغم من كثرة الوعود التي تلقوها من مدير تربية المحافظة وبقية المسؤولين وعبر وسائل الإعلام المختلفة، وجدير بالذكر إن تربية نينوى هي الدائرة الوحيدة التي تضمن حقوق الموظفين المستقيلين اسوة ببقية الدوائر والمؤسسات في المحافظة.

من جانب آخر قال وكيل مدير تربية نينوى..

إن الاتصالات جارية ومستمرة للتأمين حقوق المستقيلين العائدين إلى العمل الوظيفي، وسوف تخصص منحة مالية قدرها (100 دولار) ستوزع في غضون الأيام القليلة القادمة على ما يقارب (2274) معلماً ومدرساً من الذين التحقوا إلى مدارسهم بعد أن تركوا وظائفهم قبل أحداث نيسان الماضي نتيجة للظروف الصعبة التي كان يمر بها البلد.

حوارات في الجامعات عن تطبيق الديمقراطية في المجتمع العراقي الجديد

بغداد / رحمن الجواري

ضمن الاسس الديمقراطية التي يعتمدها قطاع التعليم العالي تبدأ الكلية التقنية / بغداد واعتباراً من الاسبوع الحالي بعقد سلسلة من الندوات والحوارات بين الطلبة والاساتذة.

وقال الدكتور عبدالله عبد الشكور إن هذه الندوات تهدف إلى ترسيخ الوعي الوطني في الحياة الجامعية وتعويد الطلبة على اعتماد النهج الديمقراطي في حياتهم اليومية وتحفيز الافكار لابتكار الاساليب التي تدعم مسيرة عراقنا الجديد.

وستكون المحاضرة الأولى بعنوان (الديمقراطية.. ما لها.. وما عليها) ويستعرض المحاضر فيها كيفية معالجة المشاكل بأسلوب ديمقراطي يعتمد الرأي والرأي الآخر ومناقش المحاضرات التي تعقد على مدى الاسابيع المقبلة نماذج من الاساليب غير الديمقراطية التي كانت تعتمد من قبل النظام السابق والحد من حريات الاحزاب ومنعها من ممارسة فعالياتها.. وما هو المطلوب في المرحلة الحالية.